تأمُّـــلات

محمد عبدالماجد العريقي

مؤتمر المياه .. ماذا بعد؟

قبل فترة طالب الكثير من المهتمين والمختصين بعقد مؤتمر وطني خاص بالمياه باعتبار أن وضع المياه في بلادنا وصل إلى المستوى الحرج , فكل الجهود والتحذيرات الماضية لم ترتق إلى تحقيق خطوات فعالة تحد من خطورة هذه المشكلَة.

وهاهو المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية عقد على مدار الثلاثة الأيام آخرها اليوم، وافتتح بحضور رفيع من أعضاء الحكومة، وضخ له عدد كبير من المهتمين والباحثين والأكاديميين، وممثلين عن المستخدمين، والمنتفعين، بالإضافة إلى عدد من المدعوين المختصين من خارج اليمن الذين عرضوا تجارب بلدانهم، وبمشاركة فاعلة من الخبراء في منظمات دولية وجهات مانحة .

وقدمت في المؤتمر الذي أدار جلساته كبار الشخصيات السياسية وغير السياسية، أوراق عمل مركزة أُعدت من قبل مختصين ومسئولين وأكاديميين حتى أن الورقة الواحدة شارك في انجازها أكثر من شخص، فتكاملت الأفكار، وتعاضدت الحجج ، وعرضت بطريقة أكثر دقة في التوصيل، وأثريت بتعقيبات علمية، ونقاشات إضافية، وهطلت على المؤتمر أفكار وتصورات غزيرة أمطرت من خلال مجموعات العمل التي تشكلت داخل المؤتمر، وأفضت إلى بلورة السياسات والآليات التي ستحدد مسار التعامل مع القضية المائية حاضرا ومستقبلا.

وهذه هي منهجية المؤتمر التي رسم لها مسبقاً، وفق ما صرح به الدكتور احمد عبد الكريم سيف، مدير مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية الذي تولى تنظيم هذا المؤتمر قبل عقد المؤتمر الذي قال : إن مخرجات المؤتمر ستكون مختلفة عن أي فعالية سابقة بهذا الشأن، فالمخرجات هي عبارة عن سياسات وآليات تنفيذية .

ليس هذا وحسب بل ان المؤتمر جاء وقد ازداد مستوى الإحساس والإدراك بأهمية المياه ، وحجم التحديات التي تحدق بهذه القضية ، وارتفع صوت ناقوس الخطر الذي يحث المجتمع بكل أفراده ومكوناته بضرورة العمل الجاد والواسع لدرء هذا الخطر على الحاضر والمستقبل.

والإحساس بخطورة المشكلة أصبح مفهوماً ومستوعباً من قبل الدولة، وهذا ما تضمنته النقاط العشر لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي حث الحكومة على التعاطي معها خلال فترة زمنية محددة وفي مقدمتها قضية حل أزمة المياه، من خلال كفاءة الاستخدام والترشيد ، وتنمية مصادر مائية جديدة عبر الأساليب والطرق الممكنة، وهذا ما أكد عليه الأخ رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور في كلمته عند افتتاح هذا المؤتمر، وجدد تعهد الدولة على عمل كل ما يلزم وبالشراكة مع المجتمع والمهتمين من مانحين بهذا الشأن.

إذاً كل ما قيل وكل ما أنجز رائع ومستوف، ولكن ماذا عن الجانب العملي والخطوات التنفيذيَّة؟ فهل بعد هذا المؤتمر سنلمس المزيد من (الحواضن) التي تعظم من كميات المياه ، وهل ستنصب مزيد من الحواجز والموانع التي تكبح جماح التصرفات الأنانية والفاسدة التي تستنزف المياه؟ وهل سنشهد تعاوناً مسئولاً وجاداً في تنفيذ وتطبيق لقانون المياه، واختفاء آلات الحفر العملاقة ؟ والمهم هل فعلا سنشهد إغراق شجرة القات في بحر الظلمات إلى غير رجعة؟ وإحلال المحاصيل الزراعية الغذائية مكانه ؟

وهل سنتجه لتنمية موارد ومصادر مائية تقليدية، وغير تقليدية، كحصاد كميات كبيرة من مياه الأمطار، وزيادة كميات المياه المعالجة، وإنشاء محطات تحلية في المناطق الساحلية، وبذل الجهود الكافية لمحاربة التلوث؟

أشياء كثيرة ننتظرها، عندها نستطيع أن نقول أن كل ما قيل بشأن المياه بدأنا نجني ثماره، وتمكنا من ترجمة الأقوال إلى أفعال، عند ذلك نحن نعوم في الاتجاه الصحيح .

19alariky@gmail.com

لماذا انقلبوا على التعديلات؟!

محمد عبدالمجيد صالح

في واحدة هي الأخطر في الحياة السياسية حينما تنقلب بعض القوى السياسية على مشروعها السياسي وبرنامجها الانتخابي إنه وفي الوقت الذي يستوجب من الجميع شحذ الهمم ومضاعفة الجهود لنتعدى هذه المرحلة التي تعتبر الأدق والأخطر في المراحل المعاصرة..

وفي ظل التصعيد الخطير للأزمة الوطنية والتي تزداد تصعيدا في ظل عدم استشعار البعض لخطورة الوضع والمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الجميع ولذا فإننا ندعو إلى الحق الدستوري والشرعي لشعبنا اليمني والمتمثل بإجراء الانتخابات في موعدها خاصة ما يقوم به بعض أحزاب اللقاء المشترك من توتير للحياة السياسية والشحن النفسي الذي تمارسه على قواعدها عبر إعلامها بهدف إثارة القلق في أوساط الشارع ولدى المحيط الاقليمي والدولي تحت ذريعة أن المؤتمر ينقلب على الاتفاقيات وينفرد بالتعديلات هي كذبة كبرى حيث يتناسى هؤلاء أن هذه التعديلات هم أول من طالب بها طوال السنوات الماضية وكانت ضمن برنامجهم الانتخابي أي أن «٨٥٪» من التعديلات قدمها اللقاء المشترك. ولهذا فإنني أتساءل ويتساءل معي كل الشعب لماذا ترفض قيادات المشترك التعديلات الدستورية المنظورة أمام مجلس النواب وقد وردت هي بنفسها في برنامجه الانتخابي واتساءل كيف سيبرر لنا اليوم حقيقة انقلابه على ما جاء في برنامجه الانتخابي الذي هزم لوعي الشعب، هذه واحدة من الحقائق التي تؤكد أن قيادات المشترك لم تعد تعي ما تفعل ولا تدرك ما تريد ولهذا فهي تتهرب من الشعب ومن استحقاقه الدستوري المتمثل بإجراء الانتخابات بموعدها ولكون الشعب يدرك زيف ما صنعته وما تقوم به قيادة المشترك من خلق الأكاذيب لذا فإن الشعب سيقف وقفة مسؤولة بايقاف مهزلة هذه القيادات وللعلم أن برنامج مرشح اللقاء المشترك الرئاسي٢٠٠٦م قد نص على «تحديد مدة مجلس النواب بأربع سنوات ومدة رئيس الجمهورية خمس سنوات» كما جاء نصا بالفقرة «د» الخاصة بباب تطوير التنظيم الدستوري لسلطة الدولة أما الفقرة «ج» من نفس الباب قد جاءت نصا «الأخذ بنظام المجلسين النواب- الشورى في تكوين السلطة التشريعية من خلال انتخابات حرة ومباشرة لكل منها .. إلخ» وكذا من ضمن التعديلات «إلغاء مكان العمل كموطن انتخابي».

إيقاف عن العمل لمن ينفق على الدعاية الانتخابية من المال العام وقد تضمنت التعديلات على قانون الانتخابات لأكثر من «٣٠مادة سبق التوافق عليها بين المؤتمر والمشترك خلال محطات الحوار المتعاقبة منذ أواخر٢٠٠٦م وبعد مناقشات سياسية وقانونية وفنية لمختصين من الطرفين كللت بالتوقيع عليها في أغسطس ٢٠٠٨م «للتذكير فقط عندما تعذر على أحزاب اللقاء المشترك الاتفاق فيما بينها على اسماء ممثليهم في لجنة الانتخابات».

وعلى الرغم من وضع المشترك لأكثر من ٨٥٪ من التعديلات على قانون الانتخابات ومطالبتهم إلى ما قبل إقرارها «بإصلاح النظام الانتخابي» كشعار سابق رفعته أحزاب اللقاء المشترك كمدخل لاصلاح سياسي واقتصادي والتغيير وانسجاما مع توصيات بعثة الاتحاد الاوروبي المراقب للانتخابات الرئاسية في سبتمبر٢٠٠٦ م إلا أن قرار التعديلات أثار حنق وغضب المشترك برغم أنها هي ما أكدتها اتفاقيات وضوابط الحوار الموقعة بين المؤتمر والمشترك في ١٦ يونيو٢٠٠٧م والتي أكدت اتفاق أطراف الحوار على بدء حوارهم بالقضايا التالية:

١- لما تم الاتفاق عليه في وثيقة المبادئ بين المؤتمر وأحزاب المشترك ١٨ يونيو٢٠٠٦ م توصيات بعثة الاتحاد الاوروبي الموقع عليها كل من عبدالوهاب الآنسي وياسين سعيد نعمان وسلطان العتواني وعبدالوهاب محمود في صباح ٢٢ جماد١٤٢٧ هـ الموافق١٨ يونيو٢٠٠٦م المتضمنة هي الأخرى اتفاقا على إجراء اصلاحات بتعديلات قانونية جاء منها إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تكون بكامل أعضائها من القضاة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

٢- توصيات بعثة الاتحاد الاوروبي الواردة عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار وفي موضوع الاصلاحات الدستورية أوضحت الوثيقة أن قضايا الحوار تشمل لتطوير العمل البرلماني من خلال نظام الغرفتين.

فهذه هي التعديلات التي طالب المشترك بها وقرع أبواب السفارات من أجلها وأزعج المجتمع الدولي بشأنها فلماذا يتهربون اليوم منها.

لذا أناشد الجميع وأقول لهم أن الانتخابات حق دستوري للشعب والتعديلات هي أيضا ضرورة حتمية من ضرورات التطور وستعرض على الشعب وهو من له الحق في القبول أو الرفض.

● باحث في الشأن السياسي

المواطنة وصلتها بالمستقبل

محمد منصور المقرمي

بادئ ذي بدء الحديث عن المواطنة حديث شيق وهام لا سيما وهو يتصل بمستقبل الإنسان وحياته وهو حديث ليس بالأمر الهين ولا السهل..

لأن الطالب يتلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي وهو لا يزال يتعلم وينهل من هذا الوطن ويستثمر خيراته وآلائه وأعتقد أن كل واحد معي لأنه كما قلت سالفا منذ نعومة أظافره وهو يتعلم في بيئته الكثير من الصور والظواهر الحية والخلاقة التي تنطبع في ذهنه وتظل مؤثرة في سلوكه وفي استقامته ومبادئه فالقيم الوطنية الطيبة تثمر أعمالها استقامة وسلوكا ونظاما وإنتاجا وولاء يظل يدين لها بالولاء والاستقامة والطاعة والالتزام والوفاء والمتابعة لكل جديد وكل إبداع في حياته وواقعه وبيئته وهو لا شك نبيه وفطن وذكي يعمل من خلال هذا الواقع على سد الثغرات التي يدخل من خلالها العدو فيفسد عليه وده وعمله ويوقعه في مغبة لا تحمد عقباها وهو يعمل على إصلاح ذات البين وعلى تمتين الأواصر والعلاقات الحميمة والودية في واقعه ابتداء من أسرته ثم مجتمعه ثم وطنه ويمتد هذا الولاء والاخلاص والتفاني بين الأوطان جميعها لأن هذا هو مطلبه وديدنه وعمله الذي ينبغي أن يعمله ويلتزم به في واقعه وفي حياته ليرفع من شأن وطنه ويعمل على دفعه إلى الأمام ليتبوأ تلك المكانة الرفيعة بين الأمم.

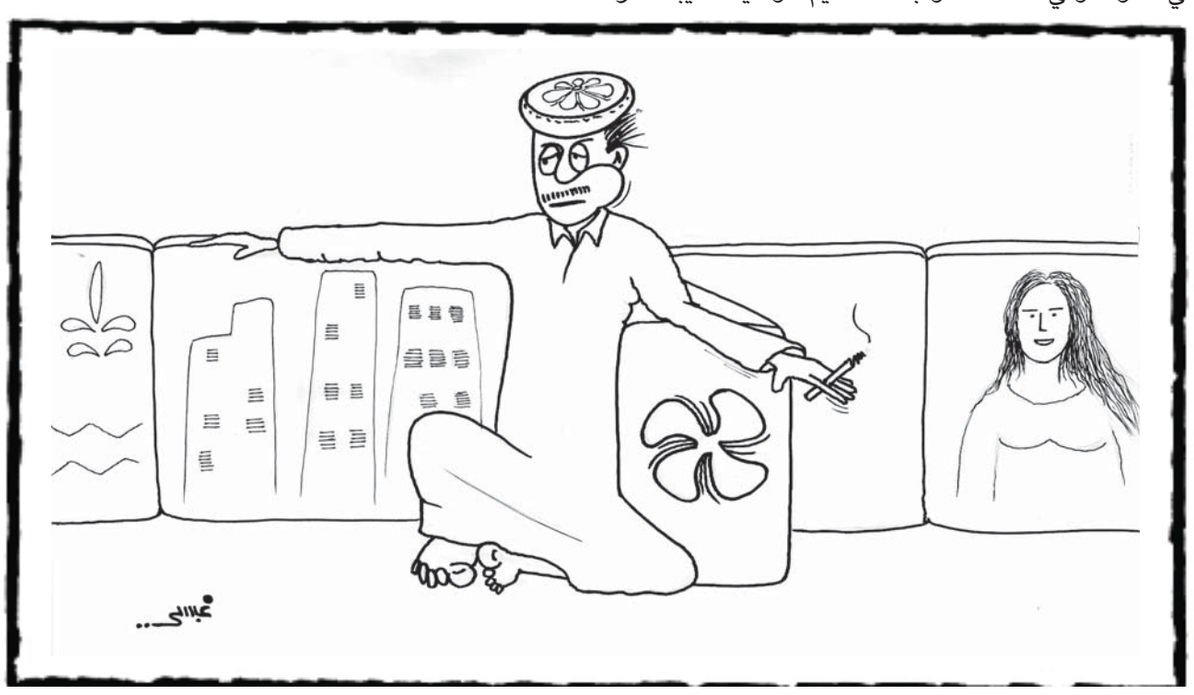

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

في بيتنا قاتل!!!!

شاب يقتل شقيقته بعدن، شاب يقتل أخاه بإب، أب يقتل ابنه، الأب عمره (٨٧) عاماً، والابن عمره (٣٠) عاماً، بذمار، ابن يقتل أباه البالغ من العمر (٤٥) سنة في عنس، شاب يقتل أسرة بكاملها، شاب يذبح أباه وإخوانه.

عناوين مفزعة، أنباء تأتي من هنا وهناك، والناس كلٌّ يضيف أثناء نشوة القات لأول معلومة ما يراه مناسباً، ليظهر في المقيل أنه أعلم الناس وأعرفهم.

الصحف تتناسخ العناوين وكأن سكرتير تحريرها واحد!!

وأقسام الاجتماع وعلم النفس وطب النفس السلوكي، والصحة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية لا تعير الاهتمام، وتشترط لذلك أن تنشر الصحف ما سيقولونه، والمفترض أن يخضع ما يجري ويحدث والتوقعات لما سيحدث بعد قراءة الواقع، أن تخضع تلك الأقسام التي عددها (٢٣) قسماً للبحث والإجابة على أسئل كثيرة الواقع مليء بها، ولا أحد يهتم لها، الكل يناقش كل شيء في الدواوين، أما قاعات المحاضرات والدرس والبحث لا أثر لكل هذا، وبيننا السؤال التالي : أين المجلات العلمية المحكّمة؟ أين الفزع الذي لمسناه لحظة أن ارتكب «السوداني» جريمته، نريد فزعاً يؤدي إلى إجابة على تساؤلات مجتمعية لا يجيب عليها الصحفي، بل الباحث، والصحفي مهمته أن يخرجها إلى الناس، وبالإمكان أن يكون الباحث نفسه صحفياً الآن، فمنافذ النشر والبث تعددت، حتى أن الصحفي ربما يجد نفسه في لحظة مستقبلية ما بدون عمل ولا مهنة!! فالمدونات تملأ الإنترنت، والفيس بوك شغّال، والمواقع الإلكترونية ملء السمع والبصر، إذاً لا مشكلة، لأن الصحفي المتخصص يكاد - أيضاً - يكون غير موجود!! فكله يكتب في كله، إنشاء لا يسمن ولا يغني من جوع، بدليل - أيضاً - أن الحملة الصحفية لا تجدها في صحافتنا بالمطلق!! إلا آراء لسياسيين في كل شيء تستنسخ كل لحظة لتلك الوجوه من مجلس الشورى إلى الدواوين بتلك اللغة وكأن مَنْ يكتبها شخص واحد!! في الأخير تجدها «هُدَرَة» لا تغني شيئاً!!

الآن، أقسى ما تراه حين تفتح أي صحيفة، وكُلٌّ بطريقته، هذا يخطها عنواناً، وذاك يضمّنها «هُدْرَة» طويلة عريضة.

«في بيتنا قاتل»!! يعني ضمناً أن كل شاب قاتل محتمل، وقد مُهِّد لهذا في يوم العزاء لزميلنا المرحوم عبدالرحمن عبسي، فقد سمعت كثيراً : «كل واحد ينتبه لأولاده»، والقصد أن كلاً منا ينتبه من أولاده، وأنا تمنيتها أن ننتبه لأولادنا وليس منهم.

نحن هنا كأننا نحرّض كل شاب على القتل باعتباره قاتلاً محتملاً!! مثل الذي يظل يكرر على مسامع أولاده «أنتم سراسرة»، أنتم، أنتم حتى يتحولون بالفعل إلى «سراسرة»!!

الآن، لا نستطيع ولا يمكن أن نحمّل الشباب كل «الموبقات» - إذا صح التعبير - ولا نحمّلهم مسؤولية كل ما يحصل، بالعكس يفترض الآن على الجميع - إذا أرادوا - أن يفتحوا آذانهم لأبنائهم، والمدارس لطلابها، والجامعات لشبابها، ووسائل الإعلام تفتح أعينها، شاشاتها، صوتها، صفحاتها للشباب، نحن إلى اللحظة نهتم - وبطريقتنا - بالرياضة ولا ندري بالشباب، وإن أردتم على صعيد الواقع أن تروا ما هي عليه الصورة اسألوا : أين فرق الكشافة؟ أين فرق الموسيقى في المدارس؟ أين فرق الفتوّة؟ أين الأندية من كل ما يجري؟ هل لا تزال تقدّم للشباب كرة وكيْرَم؟ وأنا أجزم أن الصورة التي تركنا عليها الأندية لا تزال كما هي، بل أسوأ، وإن أردتم فاذهبوا إلى كل نادٍ وسترون الصورة التعيسة، لا أريد أن أقول لقد تحول بعضها إلى «...»، فستغضبون، لأننا هكذا نثور لأتفه الأسباب، وننكر كل شيء، بدليل أننا نُخوِّن كل مَنْ يشير إلى مكمن خطأ!! فما بالك بالخطيئة؟

الآن، شباب في عمر الزهور يعانون الفراغ، يعانون من غياب الآباء عنهم، من غياب كل أشكال الإعلام والتوعية والتثقيف، تراهم لا ينخرطون في أي برامج ترتفع بقدراتهم، تشغلهم، بل ينخرطون في مجالس القات والدخان، وإن ذهبوا فمن لا يلعب كرة قدم يجد أمامه «الكيْرَم»، والفعل الثقافي الذي تراه ضمن لوحات أسماء النوادي هي مجرد ديكور، والأحزاب أتحدى أن يقول لي أي حزب أن له اهتماماً بالشباب، حتى صفحات صحفهم لا تخصص صفحات لطلاب الجامعات والشباب بالعموم!!

الآن مرة أخرى، فالبطالة والمشاكل الأسرية، حيث كثير من الآباء تتعدد زوجاتهم ثم «يحنبون»، وتخيّل بيتاً بداخله (١٢) أو (١٤) ولداً وبنتاً في ظل إمكانيات شحيحة، ماذا يريد كل هؤلاء؟ وإلى أين سيصلون؟ ثم إن كثيراً من الآباء، خاصة المتعلمين - أما المثقفون فلا وجود لهم - لا يعيرون أبناءهم اهتماماً!! ثم تجدهم يصرخون.

ولا يزال صوت الشاب ابن قريتي في أذني حيث جمعته وقريبه الآخر لأتكلم معهما حول مشكلة معينة، وحين قلت - فقط - : «أنا أعلم أن أبويكما لا وقت لديهما لهمومكما»، خرجت من فم أحدهما صرخة مكتومة «أيوه»، فأدركت السر، وحين جلست إليهما وجدت شباباً كالورد، لكن في رأسه ألف علامة استفهام لا يجد لها رداً ولا تفسيراً.

وانظر في إحدى الندوات وفي مركز سبأ للدراسات، حين طرحت هذه الإشكالية حول غيابنا عن الأبناء وعدم سماعنا لهم وإجابتنا على أسئلتهم، لم يعلق أحد من الكبار افتراضاً، صمتوا وكأن على رؤوسهم الطير، وكأنني ارتكبت خطيئة، فلم يعلّق على ما قلت أحد، ولم يعر انتباهاً لما طرحت أحد، فخرجت متألماً.

والآن، ماذا نحن فاعلون؟ حتى لا نفاجأ بما هو أسوأ؟؟

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

إعـــــلان